خطوة في طريق التكامل العربي :

البورصة العربية الموحدة .. حلم يحتاج لمقومات خاصة

أمين اتحاد البورصات العربية: ضرورة دراسة الخطوات التنفيذية وتوحيد التشريعات

خبراء: اختلاف النظم الاقتصادية عقبة كبيرة في طريق البورصة الموحدة

القاهرة/الثورة/

البورصات العربية في الاعداد لإقامة بورصة عربية موحدة وهي أحلام التكامل العربي الاقتصادي لخلق سوق اوراق مالية عربية موحدة ذات ثقل وقادرة على المنافسه وجذب الاستثمارات إلى المنطقة من هنا قام اتحاد البورصات العربية باعداد دراسته حول الخطوات التنفيذية التي يجب اتخاذها لاقامة البورصة العربية وعرضها على البورصات العربية وسيتم مناقشتها في مؤتمر البورصة المصرية السنوي .

وأكد خبراء اقتصاديون على أهمية اقامة مثل هذه السوق الموحدة كخطوة نحو السوق العربية المشتركة ومن أجل انقاذ البورصات العربية من الآثار السلبية التي مرت بها في الفترة الماضية ،حيث تأثرت اسواق المال باجواء الحرب وشهدت خروج لرؤوس الاموال الاجنبية، مشددين على أهمية اتخاذ عدد من الخطوات قبل تنفيذ سوق الاوراق المالية العربية ومن أبرز هذه الخطوات توحيد التشريعات الاقتصادية وزيادة الشفافية والربط الاليكتروني وغيرها من السبل لاقامة البورصة العربية .

في البداية يؤكد د.محمد عبدالسلام – رئيس البورصة المصرية – ان البورصة العربية الموحدة هدف رئيسي في المرحلة المقبلة من أجل اقامة سوق مالية عربية موحدة وقوية وجاذبة للاستثمارات ، مشيرا إلى ان مؤتمر البورصة هذا العام سيناقش الخطوات التنفيذية لاقامتها حيث ياتي في مرحلة دقيقة لابد ان نستفيذ من الزخم المتزايد نحو تفعيل التعاون العربي المشترك ، وهو ما سينعكس بالضرورة على نشاط البورصات العربية في استقبال الاستثمارات العربية وطرح اوراق مالية جديدة خاصة في قطاعات الاتصالات والكهرباء ، مشيرا إلى انه من الواجب اتخاذ بعض الخطوات لتفعيل سوق اوراق مالية عربية موحدة منها توحيد التشريعات الاقتصادية ومعرفة مطالب المستثمرين وذلك حتى لا يتحول الامر إلى مشروع عربي يتوقف فيما بعد ولايستفيد منه احد بل يضاف إلى الاحلام العربي التي لم تتحقق منوها إلى الخطوات المشجعة التي اتخذت بالفعل منها وجود الشركة العربية للمطاحن وهي من العوامل التي تسهل كثيرا توحيد سوق المال العربية .

ويوضح «رئيس البورصة المصرية» ان التعاون قائم بالفعل بين عدد من البورصات من خلال اتحاد البورصات العربية والذي يتولى مهمة تنفيذ البورصة العربية والاعداد لها وتكوين قاعدة معلومات حول مطالب المستثمرة، خاصة وان قوة اسواق المال تقاس بقدر الاحوال المستثمرين بها ،وكذلك حجم الشركات لذلك من طرح شركات كبرى وتكوين نظم وأسس تشريعية قوية مثل الشفافية والافصاح وتنظيم شركات السمسرة العاملة في الاسواق العربية وكلها تنظيمات ضرورية .

خطوات تنفيذية

يؤكد صعفق الركيبي – الأمين العام لاتحاد البورصات العربية – ان فكرة اقامة سوق اوراق مالية عربية موحدة ليست جديدة بل انها إحدى الاطر الهامة للسوق العربية المشتركة حيث تعد اسواق المال من أهم المجالات الاقتصادية العربية التي يجب التعاون فيها خاصة انها من المجالات التي يتم فيها جذب استثمارات واموال اجنبية وتبادل استثمارات عربية ، مشيرا إلى ان حجم البورصات العربية كبورصات منفردة لازالت صغيرة وتوحيدها يخلق بورصة قوية قادرة على المنافسة في ظل التكتلات والاسواق الضخمة التي تجذب اليها استثمارات ضخمة مثل اسواق المال في شرق اسيا واوروبا والولايات المتحدة كما ان هذه البورصة الموحدة يمكن ان تتم من خلال توحيد التشريعات والنظم من هنا ياتي التوحيد بسهولة وهي ضرورة في هذا التوقيت حيث ان اتفاقية الجات تحرير تجارة الخدمات بشكل كبيروهو مايستوجب اقامة التكتلات والتعاون المشترك في كل المجالات مشيرا إلى هناك دولا عربية عديدة قامت بشراء سندات دولية «GDR» ولابد ان يكون لها ثقل في البورصات الموجودة بها كما ان اسواق الاوراق المالية من أهم سبل جذب الاستثمارات وتنشيط الاسواق .

واوضح «الركيبي» انه تم اعداد دراسة تناول سبل تنفيذ البورصة العربية الموحدة وتم توزيعها على الدول العربية لدراستها وتتضمن سبلا عديدة بينها توحيد التشريعات وفتح الاسواق وتشجيع الاستثمار الاجنبي وتبادل الاستثمارات بين اسواق المال ورفع القيود على دخول وخروج رأس المال وتخفيف الاعباء الضريبية وسبل حماية صغار المستثمرين واقامة شركات كبرى موحدة تطرح باسواق المال وزيادة النشاط وطرح شركات جديدة وزيادة السيولة والامال المستثمرة من الهيئات الكبرى مثل البنوك ويتم مناقشة ذلك خلال اجتماع اتحاد البورصات العربية ، حيث ستناقش البورصات العربية سبل تفعيل وخطوات تنفيذ هذه السوق .

حلم بعيد

من جهة أخرى يرى محمود عبد الفتاح – الخبير باسواق المال – ان اقامة بورصة عربية هي حلم مثل باقي الاحلام العربية التي لن تتحقق وتحتاج لزمن طويل مثل السوق العربية المشتركة او غيرها وانها حلم بعيد لاسباب عديدة أبرزها اختلاف النظم الاقتصادية بل واختلاف حجم الاقتصاديات العربية نفسها وتفاوتها بشكل كبير والاكثر من ذلك هو ان بعض الدول العربية ليست لديها بورصة رغم وجود سوق اوراق مالية، وكلها نظم مختلفة ولو كان هناك امل مثل هذا النجاح لانظمت الدول العربية إلى اتحاد البورصات العربية التي لم تنظم اليه سوى مصر ولبنان والكويت بهدف الربط بين البورصات والسماح بالتداول للشركات ، وبالفعل هناك شركتان عربيتان يتم تداولهما داخل البورصة المصرية بنجاح .. فهناك تفاوت كبير في التشريعات داخل اسواق الاوراق المالية بين الدول العربية وفي النظم الداخلية واساليب التداول .

وتوحيدها يعني تغيير النظم الاقتصادية لبعض الدول العربية وما يمكن اقامته وتنفيده فعليا هو الربط بين عدد من البورصات العربية التي تتشابه وتتبع نظاما واحدة وهي حوالي ٥ بورصات عربية يمكن ان تكون نواة لسوق اوراق مالية عربية ومسألة الربط تعني حرية تداول اية شركة عربية او طرحها باية بورصة عربية وهو يكون سوق مالي ذا ملاءة كبيرة ونشاط أكبر يعمل على جذب حجم استثمارات كبيرة ، بل وجذب استثمارات مشتركة أي استثمار عربي في قطر عربي آخر ، مؤكدا أن نسب الافصاح والشفافية تختلف بشكل كبير من بورصة لبورصة عربية أخرى ، كما ان حجم السيولة وحجم التداول يتفاوتان بنسب كبيرة لذلك لابد من تقريب هذا التفاوت وتوحيد كل هذا التباين قبل الحديث عن سوق اوراق مالية عربية موحدة.

التوافق العربي

وترى منى شاهين – الباحثة بمركز الدراسات الاقتصادية – ان الروتين والبيروقراطية العربية من أهم معوقات أي مشروع تكامل وتحتاج اقامة سوق مالية موحدة العديد من الامور والفنيات التي يجب ان تتوفر ليس مجرد الموافقة عليها بل وتنفيذها ايضا ومن المقاييس الفنية الهامة حرية دخول وانتقال رؤوس الاموال وهي من البديهيات التي يجب وجودها في ظل اتفاقية منظمة التجارة، خاصة ان هناك تحريرا كاملا لتجارة الخدمات ومنافسة البنوك الدولية التي لها محافظ استثمار في اسواق المال ، ومن أهم عوامل نجاح اي تكتل هو التوافق في الانظمة وذلك يتطلب توحيد النظم الاقتصادية والتشريعات وهي خطوات تتخذها بالفعل العديد من الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة او تلك التي تتفاوض من أجل دخولها ومن أبرز الإجراءات التي اتخذت هو قوانين الاستثمار الاجنبي التي سمحت لأول مرة بالاستثمار الاجنبي وسوق الاوراق المالية ببعض دول الخليج مثل الكويت والسعودية .

وتشير منى شاهين إلى ان أهمية اختيار توقيت مناسب لإقامة البورصة العربية الموحدة فعلى سبيل المثال من الصعب اقامتها في ظل وجود توترات بالمنطقة كالحرب التي نشبت بالعراق وكذلك يجب اتخاذ خطوات تكميلية مثل اقامة تكتلات كبرى في مجالات البنوك والشركات .. وكذلك تشجيع وطرح الاستثمارات الكبرى مثل شركات الخصخصة الكبرى في البورصة المصرية او البنوك الكبرى بالخليج فطرحها يخلق سوق كبيرة ذات بضائع واسهم جاذبة للاستثمارات ، ونحن الآن في عصر التكتلات والكيانات الكبرى مثل شركات التكنولوجيا والاتصالات والكهرباء والخدمات وهي من الاسهم الجاذبة في اية بورصة في ظل وجود شركات كبرى لها محافظ استثمار متوعة فلابد من خلق عناصر جذب .. الأهم من ذلك هو توافر الارادة السياسية ، حيث ان الحكومات لها دور كبير لان كافة البورصات العربية لازالت بورصة حكومية تخضع للنظم الاقتصادية للدولة وهناك الكثير من البيروقراطية التي لازالت موجودة حتي الآن ويجب اخضاع كل ذلك قبل اقامة تلك البورصة الموحدة .

وكالة الصحافة العربية

الاستثمار يتصدر أولويات الرئيس

محمد عثمان طالب الجرادي

كمواطن يمني خامرني الفخر والاعتزاز والشعور بالزهو وانا ارى فخامة الرئيس المشير علي عبدالله صالح يحظى بذلك التقدير والاحترام والتكريم على مستوى العالم وكشخصية عالمية فذة ذات كلمة مسموعة عالمياً يرفع رأس اليمن وهامتها عالياً بين دول العالم حضرني نفس الإحساس والشعور وانا أشاهد فخامته على شاشة التلفزيون اثناء اجتماعه بالمسؤولين الألمان في بيت الاقتصاد الألماني في العاصمة برلين والتقائه هناك بعدد كبير من المسؤولين ورؤساء كبريات الشركات الألمانية العريقة مهد وفخر الصناعة والتقنية العالمية الرائدة .

فقد ألقى الرئيس كلمة هامة بالحاضرين تطرق فيها الى أهم القضايا العربية والوطنية وركز بصفة خاصة على القضايا الاقتصادية اليمنية والمناخ الاستثماري الحافز والجاذب للاستثمارات الخارجية بوجه عام والاستثمارات الألمانية المباشرة في اليمن بشكل خاص.

كما اشاد الاخ رئيس الدولة بالدعم الأنمائي الالماني الرسمي المتميز لبلادنا في كثير من المجالات التنموية الحيوية والهامة وحث الشركات ورجال الاعمال الألمان القدوم للأستثمار الاقتصادي في بلادنا. والى جانب المناخ الاستثماري الجاذب والاستقرار المالي في اليمن بفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة للقضاء على المعوقات والكوابح وتحقيق غاياتها بقدر كبير من النجاح اوضح الأخ الرئيس للمستثمرين الألمان وجود عدد كبير من الفرص الاستثمارية المجدية في المجالات الصناعية والتعدينية والزراعية والسياحية والسمكية الى جانب المساهمة في إنشاء ماتبقى من البنى والهياكل الأساسية للأقتصاد في مجال الطاقة والنقل وإقامة المنشات الحديثة في المناطق التجارية الحرة والموان البحرية والمطارات وغيرها.

كما شدد الأخ/ الرئيس في بيت الاقتصاد الألماني في العاصمة برلين يوم الاربعاء الموافق ٢٤/١١/٢٠٠٤م على كفالة وحماية الدولة والحكومة اليمنية للأستثمارات الأجنبية وحرية دخول وخروج رأس المال من البلاد دون قيود بموجب قانون الاستثمار اليمني الذي يعتبر من افضل القوانين في العالم بهذا المجال .

لقد تحدث الأخ الرئيس علي عبدالله صالح المسكون بالهم الاقتصادي والمعيشي للشعب بصدق وأمانة وصراحة لا ينقصها الوضوح عن أهم المجالات الحياتية التي تشغل حياة وهم المجتمع اليمني واحتياجاته التي يتوقف عليها حاضر ومستقبل أجياله – الاقتصاد وعموده الفقري الاستثماري الإنتاجي والخدمي المباشر في اليمن – ووجه رسالته الهادئة والواثقة الى برواد الحياة في ارقى واعرق الاقتصاديات العالمية واكثرها ديناميكية وجدية وتطوراً في العالم .

مدخل اقتصادي فعال

غني عن التأكيد ان الاستثمار الإنتاجي والخدمي والتكنولوجي المباشر افضل انواع الاستثمارات الاقتصادية في العالم لما يترتب عن هذا النشاط الاستثماري من نقل لرؤوس الأموال ومنافع ومردود إيجابي كبير ومتنوع وعوائد مالية وفنية لجميع اطرافه . بما في ذلك تشغيل الإيدي العاملة ورخصها في اليمن ونقل الخبرات التكنولوجية والأساليب الصناعية والخدمية الالمانية المتطورة والاستفادة من الموقع الاستراتيجي والجغرافي الحيوي الهام لليمن وإمكانية تصريف الإنتاج الصناعي والزراعي والتعديني والسمكي والسياحي في الاسواق التجارية داخل وخارج اليمن والاستفادة من المزايا الكثيرة لقانون الاستثمار اليمني وتحقيق العوائد والارباح المناسبة لهذه الاستثمارات فبلادنا كما هو معروف تشغل موقع جغرافي هام وحساس في العالم معظم حدودها الجغرافية واطولها محاذية وتطل بشكل مباشر على أنشط وأهم البحار المفضية الى محيطات وقارات العالم وبحاره واسواقه التجارية الإقليمية والعالمية.

بهذا الموقع الفريد والمناخ الاستثماري الملائم المهيأ لجذب وتشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية بعشرات او مئات المليارات من الدولارات وإمكانية تحويل بلادنا الى قاعدة اقتصادية إنتاجية وخدمية قوية بالمعنى الواضح لهذه العبارة .

تكمن اهمية الاستثمار الإنتاجي والخدمي المباشر في بلادنا من الحاجة الماسة لرأس المال الخارجي لسد النقص الحاد والحاصل في رأس المال المحلي ونقص الخبرات الإدارية والفنون والأساليب الإنتاجية المتطورة الى جانب وفرة الفرص الاستثمارية الكثيرة المتاحة امام رأس المال الخارجي والألماني على وجه الخصوص الذي يجد في بلادنا كل ترحيب وتسهيل كما جاء بكلمة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الهامة الذي القاها في بيت الاقتصاد الألماني .

لتحقيق النهوض الاقتصادي الإنتاجي والخدمي المأمول لابد ان يصبح رأس المال اليمني الخاص والعام المختلط جديراً وشريكاً اساسياً في تحقيق هذه الغاية الى جانب رأس المال والاستثمارات الخارجية المتوقع تدفقها الى الداخل في المستقبل إنشاء الله وان يطور طرق ومنظومة ادائه ونشاطه الكمي والنوعي في مختلف المجالات الصناعية والتعدينية والزراعية والسمكية والسياحية والخدمية المختلفة وينافس بجدارة والا يبقى متفرجاً او عالة على الدولة الى مالا نهاية.

بلاد كثيرة سبقتنا لتحقيق النهوض الاقتصادي السريع انطلاقاً من الصفر تقريباً اعتماداً على نفس الوسائل دون أن تملك نفس المواصفات والمزايا الجغرافية لبلادنا فضلاً عن رخص الأيدي العاملة اليمنية مثل هنج كونج سنغافوره دبي ماليزيا ، تايوان ، كوريا الجنوبية وكذلك الهند والصين الشعبية التي تتجه اليها سنوياً مئات المليارات من رؤوس الأموال والاستثمارات الاقتصادية الدولية ، الإنتاجية والخدمية المباشرة فأسهمت بأحدث نهضة اقتصادية سريعة ومتفوقة بالمشاركة مع رأس المال والاستثمارات المحلية في تلك المجتمعات الجادة كما هو معروف.

تهيئة البيئة الداخلية والمناخ الملائم .

تحتاج الاستثمارات الاقتصادية المباشرة (إنتاجية – خدمية – تقنية – وتكنولوجية متطورة) والمالية (والنوع الأول هو الأهم –) الى بيئة داخلية مناسبة ومناخ عام جاذب وحاضن ومحفز سواء كانت محلية او خارجية حتي تستقر وتمارس نشاطها الاقتصادي والاستثماري بدافع تحقيق عوائد وارباح مالية مناسبة من جانب والإسهام بتحقيق النهوض الاقتصادي والإنمائي والاجتماعي في البلد محل نشاطها من جانب آخر.

تعتمد البيئة الداخلية المهيأة والمناخ الاستثماري الملائم علي عدد من الشروط اهمها شرطين اساسيين :-

الشرط الاول – مادي ويقوم على تهيئة إنشاء البنية الأساسية او التحتية للاقتصاد مثل الحجم الأمثل والمناسب للطاقة الكهربائية والقوى المحركة الأخرى وكلفتها المناسبة شبكة الطرقات البرية والجوية والبحرية وادوات النقل الفعالية في الداخل بناء المرافق والتجهيزات الملائمة في المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وشبكة الاتصالات الهاتفية البرقية الداخلية والخارجية الجاهزة والسهلة، الكفاءات التخصصية الماهرة والأيدي العاملة المدربة والرخيصة توافر الخامات او تسهيل استيرادها والأسواق التجارية الواسعة نسبياً وإمكانية تصدير فائض الإنتاج بسهولة الاستقرار الأمني والاستقرار المالي معبراً عنه بالسيطرة على التضخم النقدي واستقرار سعر الصرف وحرية دخول وخروج رأس المال والأرباح المالية.

الشرط الثاني: قانوني تشريعي قيمي: ويعتمد على التشريعات والقوانين والأنظمة الرسمية النافذة فضلاً عن منظومة القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع وإضافة الى المنظومة القانونية والقيمية الحافزة والجاذبة لرأس المال الخارجي ، يهتم المستثمرون بوضع القضاء المحلي وسلامته من حيث الكفاءة والمهارة والقدرة على الاداء والتطبيق الفعال والسريع للنصوص القانونية والتشريعية والأنظمة السارية والإلمام بأهم قواعد ونصوص القانون الدولي من جهة فضلاً عن عدالة تطبيق القوانين ونقاء الضمير ونظافة اليد والنزاهة والحياد القانوني التام ، لدى الأجهزة القضائية وسرعة البت بقضايا الخلاف المالية والتجارية المعروضة امام المحاكم بمختلف درجاتها دون إبطاء من جهة اخرى ومن الطبيعي ان تتضمن القوانين والتشريعات المنظمة للأستثمار عامة والاستثمار الأجنبي خاصة مزايا وحوافز تشجيعية مادية ومعنوية مناسبة وتوفير الحرية الاقتصادية المسؤولة والأمان وانخفاض مخاطر الاستثمار الى ادني الحدود.

وسواء تعلق الأمر بالشرط الأول او الثاني او بهما معاً تعتبر بلادنا مهيأة لاستقبال الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية وحيث توجد بعض المعوقات او الرواسب الكابحة فينبغي على الحكومة والمؤسسات الأخرى للدولة ان تقود مجتمعة وتنفذ جهداً شاملاً واستراتيجية فعالة في كل المجالات ذات العلاقة لإزالتها والحد من اثارها واستئصالها وتوفير مقومات البنية التحتية للأقتصاد حتي تواكب قوة الدفع التي تميز النهج والتوجه الجاد للأخ رئيس الدولة في استقطاب ودعوة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية للتعجيل بإرساء قواعد البناء الاقتصادي المتطور وتحقيق اهدافه الاستراتيجية في بلادنا.

وفد المستثمرين الكنديين يطلع على النهضة الاستثمارية في حضرموت

المكلا/ الثورة/ محمد قاسم

غادر مدينة المكلا أمس وفد المستثمرين الكنديين بعد زيارة لبلادنا قام خلالها بزيارة لمحافظة حضرموت اطلع خلالها على ما تشهده المحافظة من نهضة تنموية واستثمارية شملت المجالات كافة والاطلاع عن كثب على اسهامات شركة كنديان نيكسن بتروليم يمن في مشروعات واحتياجات بعض مناطق الامتياز العاملة فيها والتي شملت قطاعات التربية والتعليم والصحة والكهرباء ومياه الريف.

وكان وفد المستثمرين الكنديين والمساهمين في شركة كنديان نيكسن يرافقهم السيد السترموني رئيس مجلس الادارة المدير العام للشركة في بلادنا قد قام يوم أمس يرافقهم الأخ عوض عبدالله حاتم وكيل المحافظة لشئون الساحل بوضع حجر الاساس لمشروع بناء مدرسة جديدة بمنطقة زغفه بمديرية الشحر بتكلفة ٥٠ الف دولار وحجر الاساس لمشروع بناء روضة اطفال بمنطقة القارة بمديرية غيل باوزير بتكلفة خمسين الف دولار وافتتاح مبنى التدبير المنزلي وتشجير ساحات مدرسة الشهيد باعمر بالغيل بتكلفة عشرين الف دولار ، كما قام الوفد الكندي الاستثماري بالاطلاع على إسهامات شركة كنديان نيكسن بتروليم في بناء قسم الجراحة العامة في مستشفى الشحر الجديد والمقدرة بمبلغ مائة الف دولار والاطلاع على مشروع كهرباء منطقة زغفه بالشحر البالغ كلفته نحو مائة الف دولار والذي تستفيد منه نحو مائتي أسرة الى جانب بناء أربعة صفوف دراسية أقامتها الشركة بمدرسة الصديق بالغيل بكلفة ستين الف دولار.

تعز.. ورشة عمل تعريفية بالنظام المحاسبي الموحد

■.. تعز/سبأ..

عقد مكتب المالية بمحافظة تعز ومشروع التحسين الاداري والمالي والاقتصادي/اس٠اي٠اف٠ام/ أمس بتعز ورشة عمل تعريفية بالنظام المحاسبي الموحد الجديد ٢٠٠٤م بمشاركة٤٠ مشاركا يمثلون فروع وحدات الجهاز الاقتصادي العام والمختلط بالمحافظة بهدف تطوير برامج وخطط العمل المالي والمحاسبي وتحديثة.

وفي الورشة ألقى الأخ محمد أحمد الحاج الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة تعز كلمة أكد فيها أهمية الورشة في تحديث النظام المالي والمحاسبي وبما يواكب الاصلاح المالي والاداري الشامل الذي تسير عليه الحكومة وفي ظل نظام السلطة المحلية والمتمثل باللامركزية ونقل الصلاحيات المالية والادارية للمحافظات والمديريات والتي تعد مقياسا لنجاح تجربة المجالس المحلية.

كما ألقى الأخ محمد طاهر ناجي مدير عام مكتب المالية بتعز كلمة أشار فيها إلى اهتمامات وزارة المالية في مواكبة مستوى المعايير المالية المتعارف عليها دوليا من خلال اكساب الكوادر المالية والمحاسبية المهارات الجديدة المواكبة للتطورات والمستجدات٠

بعد ذلك قدم الخبير الدولي استيقن بر وكس والدكتور محمد باكحيل محاضراتهما عن ورشة العمل الهادفة إلى تحسين الادارة الاقتصادية والمالية في اليمن والتعريف بالنظام المحاسبي الموحد في الإطار العالمي وأهدافه وطرق اعداد التقاريرالمالية بدقة ومصداقية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الأجهزة المالية٠

حضر الورشة الأخ شوقي هايل رئيس لجنة التخطيط والتنمية المالية بالمجلس المحلي.

منسق مشروع (AFMIS) بوزارة المالية لـ"الثورة":

الفرق الميدانية تباشر أعمالها لمراقبة سير أعمال الوحدات الحسابية بعموم مديريات الجمهورية

هدف النزول الميداني ترسيخ الإجراءات المالية لدليل النظام المحاسبي الحكومي

الثورة/الحديدة/ نجيب السودي

أكد الأخ الأستاذ محمد عتيق صالح منسق مشروع (AFMIS)لتقدير نظام المعلومات المالي والمحاسبي بوزارة المالية في تصريح خاص لصحيفة "الثورة" أن جميع الفرق المكلفة بالنزول الميداني الى مكاتب المالية والوحدات الحسابية بالمحافظات والمديريات تعمل بصورة جيدة للمساعدة على عمليات نقل الدفاتر والسجلات والوثائق والمستندات الخاصة بحسابات المديريات التي تم فتح وتشغيل وحدات حسابية بها واعداد كشوفات الحسابات الشهرية للفترة يناير– سبتمبر ٢٠٠٤م والذي يأتي متزامناً مع انعقاد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية لدعم اللامركزية وارساء دعائم السلطة المحلية.

مشيداً بالجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة المالية تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية الرامية الى دعم مسيرة الاصلاح المالي والاقتصادي لبلادنا وكذا برامج الحكومة بغية الوصول الى مراحل متقدمة في مجال تحقيق اللامركزية المالية واعطاء الصلاحيات للسلطة المحلية تدريجياً لتحمل مسؤولياتها في اعداد وتنفيذ موازناتها بنفسها.

موضحاً أن نزول الفرق الميدانية الحالية سبقه نزول ميداني أواخر العام الماضي والذي كان له أثر كبير في معالجة العديد من أوجه القصور والاختلال والمعوقات التي كان من أهم نتائجها المتحققة استخدام المجموعة الدفترية على مستوى الجهاز التنفيذي بالمديريات بشكل متكامل مع انتظام القيد بالدفاتر والسجلات المحاسبية واجراء المطابقات والاقفالات اليومية والشهرية بالإضافة الى اعداد وانجاز الحساب الختامي للسلطة المحلية لعام ٢٠٠٣ م على مستوى المديريات والأجهزة التنفيذية بها في الموعد القانوني.

مشيراً الى حرص وزارة المالية على تلافي أوجه القصور والاختلالات والمعوقات التي حدثت عند فتح وتشغيل الوحدات الحسابية بدائياً.. استشعرت قيادة الوزارة الأهمية البالغة لمعالجة الصعوبات والاختلالات قبل حدوثها من وقت مبكر الأمر الذي سارع العمل على تنفيذ النزول الميداني المقنع للمساعدة على عمليات نقل الدفاتر والسجلات والوثائق والمستندات الخاصة بحسابات المديريات التي تم افتتاحها عام ٢٠٠٤م وكذلك المساعدة في اعداد كشوفات الحسابات الشهرية للفترة يناير– سبتمبر ٢٠٠٤م.

منوهاً الى أنه تم توفير أجهزة كمبيوتر وملحقاتها لمكاتب المالية والوحدات الحسابية بالمحافظات والمديريات لمعالجة صعوبة ارسال واستقبال التقارير والبيانات المالية أولاً بأول وربطها بخطوط الاتصالات الهاتفية (ISDN DIALUP)،تنفيذاً لتوجيهات معالي نائب رئيس الوزراء وزير المالية..مؤكداً أن أهم أهداف النزول الميداني هو تثبيت وترسيخ الاجراءات المالية والمحاسبية الواردة في دليل النظام المالي والمحاسبي الحكومي وسير اجراء عمل الوحدة المحاسبية بالمديرية وتوحيد العمل فيها على مستوى المحافظات والمديريات جميعها بالاضافة الى اجراء المعالجة المحاسبية للايرادات المحصلة وللنفقات الجارية والاستثمارية الفعلية الخاصة بفروع الأجهزة التنفيذية بمديريات مصنية التي لازالت تقيد وتثبت محاسبياً بدفاتر وسجلات الأجهزة التنفيذية بمراكز المحافظات.

مشدداً الحرص على كافة اعضاء اللجان الميدانية بعموم محافظات الجمهورية على التقيد بالتعاليم والارشادات المبينة في تنفيذ هذه العملية حسب الخطة الموضوعة لذلك دون تجاوز معين يخل بمسيرة العمل ويحدث ارباكات لايحمد عقباها على حد تعبيره.

وختاماً لحديثه أبدى منسق مشروع (AFMIS)اعجابه الشديد بقيادات المحافظات ومدراء عموم مكاتب المالية لتفاعلهم المباشر معا تنفيذ هذا البرنامج الذي يصب نحو مصلحة العمل الواحد.

محطة ثانية لمعالجة مياه الصرف الصحي في سقطرى

■.. سقطرى/سبأ..

وصلت هذا الأسبوع إلى جزيرة سقطرى محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مقدمة من الحكومة التشيكية في إطار مساعداتها لبلادنا.

وكانت حكومة تشيكيا قدمت العام الماضي محطة مماثلة ومن المقرر تشغيل المحطتين في إطار مشروع معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الري الزراعي البالغ تكلفته /١٠٠/ ألف دولار٠

وذكر مدير المشروع المهندس بوهميل برزان ان المشروع سيتم تشغيله لاحقا حيث ستعمل إحدى المحطتين في مكتب حماية البيئة والثانية في المستشفى الجديد بمدينة حديبو٠٠ معلنا أن العام القادم سيشهد تشغيل محطة تحلية في جزيرة عبد الكوري وأخرى في المستشفى القديم بحديبو.